

ظاهرة الترادف في المصطلح النحوي العربي Synonym Phenomenon in The Arabic Grammar Term

كهرافع رضا

rafa.redha1979@gmail.com

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس / الجزائر

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2020/09/13

تاريخ الاستلام: 2020/06/24



ABSTRACT:

ملخص البحث

The researcher finds in the grammatical heritage grammatical terms that are no longer used in the grammar of the language, because they have undergone the synonymy did not start, and the research seeks to clarify the phenomenon of synonyms in the grammatical term as a grammatical phenomenon that prevailed in the manufacture of the term among its people in the early stages, by explaining its reasons in the Arab heritage. It aims to collect terms that are subject to the law of this phenomenon, to know the terms that contributed to their continued use as one of the other.

Keywords: phenomenon- synonymity-term- Arabic grammar.

إنّ الباحث في التراث النحوي يجد مصطلحات نحوية لم تعد مستعملة في النحو العربي، وهي تتعدد في شكلها وتتجدد في مضمونها، لأنها تخضع لمبدأ الترادف، ومن هنا فإنّ هذا البحث يسعى إلى توضيح ظاهرة الترادف في المصطلح النحوي باعتباره ظاهرة نحوية غلبت على صناعة المصطلح عند أهله في مراحل زمنية أولى، وذلك بتبيين الأسباب التي أدت إلى شيوعها في تراثنا، كما يهدف إلى جمع المصطلحات التي خضعت لقانون هذه الظاهرة، لمعرفة المصطلحات التي ساهمت في البقاء في الاستعمال دون غيرها.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة- الترادف- المصطلح- النحو العربي.

1. مقدمة:

إنَّ الخوض في ميدان التُّراث النحويِّ العربي قد يقتضي من صاحبه أن يلج في مصطلحات هذا العلم الجليل الذي يعتبر من أربى علوم العربية دراسة وتصنيفاً من العلماء، فتعددت مصطلحاته ولاشكَّ أنَّ المتتبع للتُّراث النحوي يتلمَّس بعمق تعدد هذه المصطلحات، فلكل علم رجاله كما أنَّ لكل علم مصطلحاته.

إنَّ دارس النَّحو العربيِّ في أمَّات كتبه تشدُّ انتباهه كثيرٌ من المصطلحات النَّحوية التي اختلفت في بنية الدَّال (Signifier)، واتفقت في طبيعة المدلول (Signified)، أو لنقل: مصطلحات نحوية غلبت عليها ظاهرة الترادف، وحسبُ الدارس أن يقفَ عند مصطلحات مدلولها واحد، ودالتها مختلفة عند النحاة، وقد يجد الدارس المصطلح النحوي متعدداً عند أصحاب المذهب الواحد إن لم يكن عند النحوي الواحد.

ومن أجل هذا عنونت هذه الورقة البحثية باسم (ظاهرة الترادف في المصطلح النحوي العربي)، وانطلقت في هذا كله من التساؤلات التالية: ما أسباب شيوع ظاهرة الترادف في صناعة المصطلح النحوي؟ ولم شاعت مصطلحات في بدايتها ثم استبدلت بأخرى؟ وهل الترادف يخدم علم النحو أم يزيده تعقيداً؟ ما أبرز المصطلحات التي خضعت لظاهرة الترادف؟

لقد كان سبيلي في هذا المقام أن أتبع منهجين علميين هامين: المنهج الوصفي، الذي يدرس الظاهرة في مرحلة زمنية معينة، وأعقبته بالمنهج التاريخي الذي يرس الظاهرة وفق مسارها الزمني، لأنَّ كثيراً من المصطلحات النحوية التي أرسى هذا العلم قواعدها عليها لم تظهر للوجود دفعة واحدة على ما نعرفه اليوم، بل عُدلت وهُدِّبت ثم نمت وتطورت لتستقر على مفاهيمها الشائعة اليوم في أوساط الأساتذة والمتعلمين، ولو أنَّ هذا التَّعدد قد لا يخدم علم النحو في تكاثف مصطلحاته وكثرة مترادفاته، لأنَّ من شروط صياغة المصطلح الدلالة على مدلول واحد حتى لا يحدث الخلط والاضطراب.

2. مفهوم الترادف في المصطلح النحوي:

المقصود بهذه الظاهرة: هو مجموع المصطلحات النحوية التي تدل على مفهوم واحد مع اختلاف في البنية التركيبية لكلِّ مصطلح، وهذا المفهوم وإن كان يتعلَّق بظاهرة الترادف في النحو إلا أنَّه يخص الترادف في اللغة حتَّى من الناحية المعجمية، لأنَّ هناك تقارباً بين الترادف النحوي والترادف اللغوي الذي عرّفه القدماء بأنَّه: اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد⁽¹⁾، وجاء في التوصية رقم (1087) للمنظمة الدَّولية للتقييس (إيزو-ISO): (بأنَّه توالي مصطلحات متعدّدة بمعنى واحد بالضبط أو بالتقريب، لكنها تختلف في الشكل الخارجي)⁽²⁾.

وبهذا يظهر أنَّ التَّرادف النحوي يخص مصطلحات علم النحو فقط، أمَّا الترادف اللغوي فهو يخص الألفاظ المعجمية ذات الدلالة على معنى واحد.

3. أسباب وجود ظاهرة الترادف في المصطلح النحوي: هناك أسبابٌ عديدة لشيوع هذه الظاهرة نذكر منها:

1.3 اختلاف زاوية النظر إلى المصطلح: ينظر النحوي إلى المصطلح النحوي من زاوية معينة تخصُّ خاصية تميز كنهه مصطلح ما، وعلى سبيل المثال تسمية الأفعال: (كان، صار، أصبح، ما برح، مادام...) أفعالاً ناقصة أو أفعال العبارة، أو أفعالاً ناسخة .

أفعال ناقصة: وذلك لافتقارها للدلالة على الحدث مع دلالتها على الزمن، فالعلة فيها علة افتقار أو عدم استغناء، وقد شاع استعمال هذا المصطلح عند النحاة كالزمخشري وابن عقيل، والرضي الاستريادي، حتَّى أنَّ الرَّجَاجي لم يتوان في تسميتها بالحروف فقال: (هذا بابُّ الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)⁽³⁾، وقد تعقبه النَّاس على هذه التسمية⁽⁴⁾، وسار على نهج هذا المصطلح أبو جعفر النحاس في كتابه التفاحة في النحو⁽⁵⁾.

والذي يبدو لي أنَّ استعمال مصطلح الحرف عند القدماء لم يكن للدلالة على حروف الهجاء أو المعاني، وإنَّما استعملوه للدلالة على عناصر الكلم: الاسم والفعل والحرف، حتَّى أنَّ خلف الأحمر يستعمل مصطلح الحرف للدلالة على الاسم أو الفعل⁽⁶⁾، كما أنَّ الخليل يستعمل مصطلح الحروف للتعبير عن كان وأخواتها وهذا في منظومة نحوية منسوبة إليه⁽⁷⁾، إذ يقول:

وَحُرُوفٌ كَانَتْ وَلَيْسَ فَاعِلٌ تَرْفَعُ الـ أَسْمًا وَتَتَّبِعُهَا النُّعُوتُ فَتَذْهَبُ.

أفعال عبارة: لمشابهتها للأفعال الصحيحة في اللَّفْظ والتصرف، وقد أشار ابن الأنباري إلى هذا المصطلح في ثنایا الحديث عن الأفعال الناقصة، حيث قال: (وهذه الأفعال غير حقيقية، ولهذا المعنى تسمَّى أفعال العبارة)⁽⁸⁾.

أفعال ناسخة: لأنَّها تنسخ حكم المبتدأ، وهذا المصطلح من أكثر المصطلحات استعمالاً عند النحاة المعاصرين.

2.3. تعدُّد الواضعين:

تعدَّد العلماء في وضع مصطلحات نحوية لمفهوم واحد، ويكثر هذا عند المشتغلين

بإعراب وتفسير القرآن الكريم من أمثال الفراء وأبي جعفر النحاس...، كما نجد بعض المصطلحات تتعدَّد عند النحوي الواحد، فسيبويه قال: (الفاعل شغل به الفعل، وقال في موضع فرع له، وفي موضع بُني له، وفي موضع أسند له؛ لأنها كلها معنى واحد)⁽⁹⁾.

وفي كثير من الأحيان يخضع التعدد المصطلحي في النحو إلى العصبية التي ظهرت بين أهل البصرة والكوفة، فمثلا الفراء كان يتعمد خلاف سيبويه حتى في ألقاب الإعراب وتسمية الحروف⁽¹⁰⁾، وكان زائد العصبية على سيبويه⁽¹¹⁾، ويبقى هذا الاختلاف ضربا من ضروب الخلاف العلمي بين النحاة خاصة بين المدرستين.

3.3. العفوية في وضع المصطلح:

بعض المصطلحات النحوية غلب عليها مبدأ العفوية، لأنها لم تكن نابعة من اجتهاد علمي خالص⁽¹²⁾، وهذه العفوية مسيطرة للنحو في بداية النشأة، وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الترادف قد تتباين مع اختلاف النحاة في وضع مصطلح لظاهرة نحوية أثناء تخريج بعض الشواهد الشعرية، وهذا ما يضي على بعضها التعدد على حسب تخريج الشاهد وتأويله، ولنقف عند اللام الداخلة على خبر المبتدأ، نحو قول الشاعر [الرجز]:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهُ تَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْضُ الرَّقَبَةِ

اللام زائدة عند بعضهم في لفظ (لعجوز)، دخلت على الخبر شذوذا، أو هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، والتقدير: لَهي عَجُوزٌ والجملة الاسمية خبر للمبتدأ (أم الحليس)، فهذا الاختلاف في التخرج يؤدي إلى تعدد المصطلح النحوي وإن كان بين الرأيين اختلاف واضح.

هذه هي أبرز الأسباب التي يمكن حصرها في تعدد المصطلح النحوي للدلالة على المفهوم الواحد، وسنحاول عرض بعض المصطلحات النحوية التي خضعت لظاهرة الترادف.

4. الترادف في المصطلح النحوي:

سنحاول في هذا المقام توضيح بعض المصطلحات النحوية التي خضعت لظاهرة الترادف ومن أبرزها نذكر:

-الفعل المتعدي واللازم: وتعددت مصطلحاته بين الفعل الواقع والمجاوز والملاقي⁽¹³⁾، قال الأشموني: ويسمى أيضا واقعا، لوقوعه على المفعول به، ومجاوزا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به⁽¹⁴⁾، وفي جذر الفعل عدى نجد معنى تجاوز، قال الجوهري: (يقال عديته فتعدى، أي: تجاوز، وعداه يعدوه: تجاوزه)⁽¹⁵⁾.

ولاشك أن المتعدي أو الواقع أو المجاوز كلها تدل على معنى قريب، وتأثيرها يظهر على المفعول به، فهي أفعال قوية تتجاوز في تأثيرها من المسند إليه (الفاعل) إلى الفضة (المفعول به)، وقد تكون أكثر قوة فيصل تأثيرها إلى المفعول الثاني والثالث.

والثابت أن مصطلحي الواقع وغير الواقع يعود إلى شيخ الكوفيين الكسائي، فقد ورد عن أبي بكر الأنباري، قول الكسائي: (...حذفت الواو فرقا بين الواقع وغير الواقع)⁽¹⁶⁾.

إنَّ هذا الترادف في هذا الباب يبدو أكثر تعدداً، ولو أنَّ مصطلح الفعل المتعدي هو الأكثر استعمالاً في الدِّراسات النحوية الحديثة.

-ما المصدرية: وقد شاعت عند كثير من النحاة بهذا المصطلح، ونجد الفارسي يصطلح عليها بمصطلح جُملي فيسميها (ما التي مع الفعل بتأويل المصدر)، وأحياناً يقول بمنزلة المصدر، وهذا ما يظهر في تبين نوع (ما) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾. [البقرة/3]. فقال: فيجوز أن تكون ما موصولة ويجوز أن تكون ما مع الفعل بمنزلة المصدر، والتقدير: ومن رزقهم ينفقون⁽¹⁷⁾، وبهذا يظهر أنَّ الفارسي استعمل مصطلحاً مخالفاً لما استعمله غيره من النحاة.

-حروف الجر: مصطلح الجر شاع كثيراً عند البصريين، واستعمل بعض النحاة مصطلح خفض، ومنهم ابن جني وأبو جعفر النحاس في كتابه التفاحة⁽¹⁸⁾، إلا أنَّه في كتابه إعراب القرآن يستعمل المصطلحين معا (الجر والخفض)، واستعمل الخليل مصطلح (حروف الصفات) أو (لام الصفة)، فقال: (إلى حرف من حروف الصفات)⁽¹⁹⁾، وسار على نهج هذا المصطلح الكوفيون، قال ابن يعيش: (وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات، وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها)⁽²⁰⁾، وسميت أيضاً حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الألفاظ قبلها إلى الأسماء بعدها، أي: أنها تربط بينهما⁽²¹⁾، ونشير إلى أنَّ حرف الإضافة قد لا يقصد به حرف الجر، وإنما يستعمل بعض النحاة الإضافة للدلالة على معاني نحوية، فالخليل أطلق مصطلح (العماد) في الفاء الرابطة لجواب الشرط، فقال: (أما زيدٌ فخارجٌ، فالفاء عمادٌ أمّا)⁽²²⁾، كما استعملت الإضافة للدلالة على ياء النسب المشددة، وعُزي استعمال هذا المصطلح إلى الأندلسي (ت671هـ) صاحب كتاب المحصل في شرح المفصل⁽²³⁾، والإضافة بهذا المفهوم تدخل ضمن الاشتراك اللفظي، وهي أقل شيوعاً في الاستعمال.

-لام الطلب: وتسمى لام الجزم ولام الأمر، وهي تنقسم بحسب مرتبة الأمر أو الطالب إلى:
-لام الأمر: إذا كان الطَّلَب من العالي إلى الداني، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾. [الطلاق/107].

-لام الدعاء: إذا كان الطلب من الداني إلى العالي، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَمْلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَكِثُونَ﴾. [الزخرف/77].

-لام الالتماس: إذا كان الطلب بين متساويين.

والذي يبدو أن هذه التقسيمات التي اصطلح عليها النحاة لا تخرج في مجملها عن الأغراض البلاغية التي تستفاد من أسلوب الأمر، كأن يفيد في سياق آخر مثلا التهديد، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾. [الكهف/29].

والظاهر أن التنوع في استعمال مصطلحات هذا الباب عند النحاة كان من باب التأدب في إعراب النص القرآني احتراماً وتعظيماً لله عز وجل، ففي قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يُمْلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ...﴾، [الزخرف/77]، ارتأى المعربون التعبير بأن اللام للدعاء بدل استعمال الأمر.

-اللام العاقبة: وهي الدالة على أن ما بعدها نتيجة غير مقصودة لما بعدها، وشاع عن البصريين مصطلح لام العاقبة، وعن الكوفيين لام الصيرورة، وعن جماعة أخرى لام المآل⁽²⁴⁾، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُآلُ فِرْعَوْنُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾. [القصص/8].

-لام التعليل: وهي التي تدل على أن ما قبلها سبب لما بعده، ولها مصطلحات أخرى مثل: لام العلة، ولام السبب، ولام كي⁽²⁵⁾، ولا شك أن التعليل، ولام كي من المصطلحات التي تترد كثيرا في كتب التراث النحوي.

-لام الجحود: وهي التي يكون بعدها المضارع منصوباً بأن المضمره وجوبا وتكون مسبقة بالكون المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ...﴾، [الأنفال/33]، وسميت أيضا لام الجحد، ولام الإنكار، وهي مختصة بالنفي لهذا سَمَّاها النَّحَّاسُ لام النَّفْيِ⁽²⁶⁾، والفعل بعدها منصوب بأن المضمره وجوبا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، [آل عمران/179]، أما عند الكوفيين فهي زائدة للتوكيد⁽²⁷⁾.

-اللام الموطنة للقسم: وتسمى باللام المؤذنة، لأنها تمهد للقسم، قال ابن هشام: (وهي اللام الداخلة على أداة شرط للإيدان بأنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على شرط، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، لأنها وطأت الجواب للقسم، أي: مهّدت له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ...﴾ [الحشر/16]، وأكثر ما تدخل على إن⁽²⁸⁾).

-إنّ وأخواتها: وسَمَّاها الخليل حروف إنّ وأخواتها⁽²⁹⁾، وسيبويه سَمَّاها الحروف الخمسة، ووافقه المبرد فقال: (هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال)⁽³⁰⁾، وقيل الأحرف الثمانية وذلك بإدخال أنّ المفتوحة وعسى ولا التبرئة⁽³¹⁾، وقيل الأحرف الستة، والأحرف الخمسة المشبهة بالفعل⁽³²⁾، واستعمل الزمخشري مصطلح الحروف المشبهة بالفعل، فقال: (من أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل)⁽³³⁾.

هذه أغلب المصطلحات التي استعملت في هذا الباب، وبقي الاستعمال مقتصرًا على (إنّ وأخواتها، والأحرف المشبهة بالفعل).

-**ضمير الفصل:** وهو مصطلح بصري خالص، استعمله سيبويه فقال: (إذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب، فأجره كما أجره)⁽³⁴⁾، وسماه أبو جعفر النحاس فاصلة، وسماها الكوفيون العماد، والدَّعامة، وبعض المتأخرين يسميه صفة، وهو يشبه الحرف لكنه اسم، ولا محل له من الإعراب⁽³⁵⁾، وتجدر الإشارة إلى أنَّ مصطلح العماد وإن اقترن بباب ضمير الفصل إلا أنَّ فيه اشتراكاً لفظياً من حيث المصطلح مع نون الوقاية، والتي تسمى أيضاً بنون العماد، قال ابن هشام: نون الوقاية وتسمى نون العماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة⁽³⁶⁾.

-**الممنوع من الصرف:** تعددت مصطلحاته بين: الممنوع من التنوين، المسلوب منه التنوين، المتروك صرفه، وهو من استعمال سيبويه⁽³⁷⁾، وأطلق عليه أيضاً الاسم الذي لا ينصرف⁽³⁸⁾، وما لا ينصرف⁽³⁹⁾، أمَّا المسلوب منه التنوين فقد ذكره السيوطي بقوله: (هو المسلوب منه التنوين، بناءً على أنَّ الصَّرف ما في الاسم من الصوت أخذاً من الصَّريف؛ وهو الصوت الضعيف)⁽⁴⁰⁾، هذه أبرز اصطلاحاته والأكثر استعمالاً في عصرنا الممنوع من الصرف.

-**النَّعت والصفة:** شاع عند النحاة استعمال مصطلحي الصفة والنعت في باب التوابع، وإن كان مصطلح الصفة شائعاً عند البصريين، فإنَّ مصطلح النعت لم يكن كوفياً خالصاً، فسيبويه يستعمل مصطلح النعت في كذا موضع من كتابه، واستعمل أبو جعفر النحاس المصطلحين معاً، وهذا ما يظهر في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا...﴾ [البقرة: 31]، فقال: (وجمع آدم إذا كان صفة آدم، فإن لم يكن نعتاً فجمعه آدمون وأوادم)⁽⁴¹⁾.

-**المنصوب على نزع الخافض:** أطلق البصريون على هذه الظاهرة (الحذف والإيصال)، أي: حذف حرف الجر وإيصال الفعل اللازم إلى معموله، واستعمل ابن هشام عبارة (إسقاط حرف الجر توسُّعاً)⁽⁴²⁾، لأنَّ حروف الجر قد تحذف على سبيل الاتِّساع في اللغة، ومن ذلك قول الشاعر [الكامل]:

لَدُنَّ يَمَزَّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ.

أي: في الطريق⁽⁴³⁾، والمبرد تأثر برأي سيبويه في الحذف والإيصال، فقال: (اعلم أنَّك إذا حذف حروف الإضافة من المقسم به نصبتَه، أنَّ الفعل يصلُ فيعمل)⁽⁴⁴⁾، والنَّصب على نزع الخافض قريب من مصطلح الكوفيين، وهو ما يفهم من تفسير الفراء لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ... ﴾ [البقرة: 230]، يريد أن يتراجعا، (أنَّ) في موضع نصب إذا نزعَت الصفة⁽⁴⁵⁾، أي: إذا نزع الخافض، لأنَّ بعض الكوفيين يستعملون الصفة للدلالة على الجر.

-**التمييز:** تعددت مصطلحاته في مصادر النحو العربي، منها: التَّفْسير، والتَّبْيِين، والترجمة، وقد صرح أبو حيان بنسبة الأول منهما إلى الفراء، فقال: (وسماه الفراء تفسيراً)⁽⁴⁶⁾، واستعمل الخليل بن أحمد مصطلح "التفسير" في موضع العدد المفرد، واستعمل مصطلح التمييز في باقي مواضع هذا الباب⁽⁴⁷⁾.

أما سيبويه فقد عرض له في كتابه بعنوانين وهما التفسير والتبيين⁽⁴⁸⁾، ولعلَّ أوَّل من عبر عنه بمصطلح التمييز هو المبرِّد، فقال: (إنَّ التَّمييزَ يعمل فيه الفعل أو ما يشبهه...) (49).

وقد شاع تعدّد هذا المصطلح عند جمهرة معرّبي القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، [الكهف/5]. فعند هذه الآية قال ابن الأنباري: (كلمة) منصوب على التمييز، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة⁽⁵⁰⁾، واستعمل الرّجاج مصطلح التمييز كذلك⁽⁵¹⁾، وقال مكي القيسي القيرواني: كلمة نصبٌ على التفسير⁽⁵²⁾، وقال النحاس: نصب على البيان⁽⁵³⁾، أمّا عند النحاة فقد ذكر ابن يعيش هذا الترادف بقوله: (اعلم أنَّ التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس)⁽⁵⁴⁾، هذا ما عرف في كتب النحو عن مترادفات هذا الباب ويبقى مصطلح التمييز الأكثر شهرةً.

-الضمير: والضمير مصطلح بصري، والنحاة يقولون: إنّما سُمِّيَ ضميراً لكثرة استتارته، وإطلاقه على البارز توسّع، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة⁽⁵⁵⁾، ويسميه الكوفيون كناية، ومكنيا، وهو بالمعنى نفسه، فإنَّ الكناية تقابل التصريح، وهذه التسمية أثبتها أبو حيان؛ فقال: (ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى)⁽⁵⁶⁾، ولاشك أنَّ هذه التسمية تظهر جليّة عند الفراء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، [البقرة/23]، الهاء كناية عن القرآن⁽⁵⁷⁾، ويقصد الضمير الذي يعود على لفظ القرآن الكريم، ونجد الفارسي ينوع في استعمال المصطلح بين الضمير والكناية، فقال في معرض حديثه عن اختلاف القراء في الهاء وصلاً ووقفاً في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهِدُهُمْ أَقْتَدَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا...﴾، [الأنعام/90]، ما نصه: (...أن تجعل الهاء كنايةً عن المصدر لا التي تلحق للوقف)⁽⁵⁸⁾، والراجح أنَّ البصريين لم يغب عن فكرهم مصطلح الكناية والمكنى، بل كان الشائع عندهم مصطلح الضمير، فهذا الخليل يقول: (والإكنان ما أضمرت في ضميرك، قال تعالى: ﴿أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾، [البقرة/235]، يعني: الضمير)⁽⁵⁹⁾.

-لا النافية للجنس: وهو مصطلح شائع الاستعمال عند البصريين، واستعمل الكوفيون مصطلح (لا التبرئة)، وهذا ما يظهر في شرح أبي بكر الأنباري لبیت زهير [الطويل]:

سَمِئْتُ تَكَاَلَيْفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِيشُ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسَامُ.

فقال: (والأبُّ منصوبٌ بلا التبرئة، ولك خبر التبرئة)⁽⁶⁰⁾، ونجد قبْلَهُ ثعلب في مجالسه يساير هذا المصطلح⁽⁶¹⁾، وبهذا العرض يتبين أنَّ النحاة قديماً استعملوا المصطلحين معاً، إلا أنَّ الغالب اليوم هو مصطلح لا النافية للجنس.

5. خاتمة :

في خضم هذه الدراسة العلمية نستخلص مجموعة من النتائج أبرزها:

- 1-إنّ البحث في قضية المصطلح النحوي له أهمية كبرى حيث يسهل معرفتها والاطلاع عليها الباحث في علم النحو على أن تكون له نظرة شاملة على مجموعة من المصطلحات النحوية المترادفة.
- 2-معرفة المصطلحات النحوية المترادفة يزيل اللبس الذي قد يعترض الدارس حين الاطلاع على المؤلفات النحوية خاصة ما تعلق بأعاريب القرآن الكريم.
- 3-لقد كان نحاة العربية يعتمدون في تسمية المصطلحات النحوية على ما كانوا يرونه مناسباً من المسمى، فالمصطلحات الخاصة بالدال والمدلول تختلف من نحوي إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى ومن مذهب لآخر.
- 4-توسع النحاة في استعمال المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، فقد ألفينا الفارسي يستعمل مصطلحي الضمير والكناية معا في معالجة مسائل اختلاف القراء في كتابه الحجة.
- 5-النحو الكوفي لم يصلنا مكتملاً في مؤلفات نحوية خالصة، لأنّ جل آثاره قد ضاعت ولم يصلنا منها إلا ما جاء في أمّات كتب غير نحوية (قرآنية أو لغوية أو أدبية...)، ولو وصلنا بعض منها لاستطعنا تتبع هذه المصطلحات الكوفية بدقة كبيرة.
- 6-تتعدد أسباب الترادف في المصطلحات النحوية ، ولعلّ من أشهرها كثرة الواضعين لهذه المصطلحات، وقد يكون التّعدد عند النحوي الواحد طلباً للإيجاز، دون أن يخفى علينا العصبية الفكرية التي خيمت على النحاة حين احتدم الصراع بين نحاة البصرة والكوفة.
- 7-كثيرٌ من المصطلحات النحوية الكوفية لم تكتب لها الحياة في عصرنا من حيث الاستعمال مقارنة بمصطلحات البصريين، وهذا دليل على علو كعب مدرسة البصرة، على الرغم من وجود مصطلحات كوفية دقيقة تستحق الإشادة.

الهوامش:

- (1)-قطرب، محمد بن علي، (1984)، كتاب الأضداد، تح: حنا حداد، دار العلوم للطباعة، الرياض، ط 1، المملكة العربية السعودية، ص69.
- (2)-زكريا أرسلان، (2018)، البنية المصطلحية النحوية- مقارنة لسانية نصية، دار أفريقيا للشرق، الدار البيضاء، المغرب، د ط، ص159.
- (3)-الزّجاجي، عبد الرحمن، (1984)، الجمل، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، ص41.
- (4)-البطليوسي، عبد الله بن السيد، (1979)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تح: حمزة عبد الله النشرتي، دار المريح، الرياض، ط 1، ص134.

- (5)-النحاس، أحمد بن محمد، (1965)، التفاحة في النحو، تح: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، د ط، ص18.
- (6)-الأحمر، خلف، (1961)، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة، دمشق، ص36.
- (7)-الفراهيدي، الخليل، (1995)، المنظومة النحوية، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1، ص205.
- (8)-ابن الأنباري، كمال الدين، (1999)، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم للطباعة، بيروت، ط 1، ص113.
- (9)-السيوطي، جلال الدين، (1996)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، ج 2، ص8.
- (10)-نفسه، ج 2، ص 88.
- (11)-نفسه، ج 2، ص 78.
- (12)-القاسمي، خير الدين فتاح عيسى، (2012)، أبحاث ودراسات في النحو، المكتب الجامعي الحديث، العراق، ص 103.
- (13)-ابن السراج، محمد بن سهل، (1996)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 2، ص 169.
- (14)-الأشموني، (2010)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، ج 1، ص 438.
- (15)-الجوهري، إسماعيل بن حماد، (2009)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، د ط، ص 740.
- (16)-الأنباري، محمد بن القاسم، (د س)، شرح المعلقات السبع الجاهليات، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 5، ص 287.
- (17)-قاسم، محمد عبد الله، (2008)، الأصول النحوية والصرفية في الحجة، دار البشائر للطباعة، دمشق، ط 1، ج 2، ص 141.
- (18)-النحاس، التفاحة في النحو، ص 17.
- (19)-الفراهيدي، الخليل، (د س)، العين، تح: مهدي المخزومي، سلسلة المعاجم، القاهرة، د ط، ج 8، ص 356.
- (20)-ابن يعيش، موفق الدين، (د س)، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، مصر، د ط، ج 8، ص 7.
- (21)-الأزهري، خالد بن عبد الله، (2000)، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ج 1، ص 630.
- (22)-الفراهيدي الخليل، (1985)، كتاب الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، ص 313.
- (23)-السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 30.
- (24)-ابن هشام، (1996)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مكي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، ج 1، ص 239.
- (25)-النحاس، التفاحة في النحو، ص 19.
- (26)-عبد الهادي الفضيلي، (1980)، اللآمات -دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، دار القلم، بيروت، لبنان، ط 1، ص 98.

- (27)-العُكْبَرِي،(1976)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبوعات عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دط، ج1، ص314.
- (28)-ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص262.
- (29)-الخليل، كتاب الجمل في النحو، ص45.
- (30)-المبرد، محمد بن يزيد،(1994)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، دط، ج4، ص107.
- (31)-الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص293.
- (32)-السيوطي، جلال الدين،(2001)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، دط، ج2، ص148.
- (33)-الزمخشري،(دس)، المفصل في علم العربية، دار الجيل بيروت، ط2، ص292.
- (34)-سيبويه، الكتاب، ج2، ص35.
- (35)-السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص136.
- (36)-ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص397.
- (37)-سيبويه، الكتاب، ج3، ص196.
- (38)-الغلاييني، مصطفى،(2005)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، ج2، ص319.
- (39)-الأشْمُونِي، شرح الأشْمُونِي، ج3، ص133.
- (40)-السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص76.
- (41)-النحاس، أحمد،(2008)، إعراب القرآن، تح: خالد علي، دار المعرفة، بيروت، ط2، ص33.
- (42)-ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص602.
- (43)-سيبويه، الكتاب، ج1، ص214.
- (44)-المبرد، المقتضب، ج2، ص320.
- (45)-الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، ج1، ص148.
- (46)-أبو حيان، محمد بن يوسف،(1993)، تفسير البحر المحيط، تح: علي محمد معوض وآخرون، دارالكتب العلمية، بيروت، ط1، ج2، ص543.
- (47)-الفراهيدي، الخليل،(1985)، كتاب الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، ص45.
- (48)-سيبويه، الكتاب، ج1، ص302.
- (49)-المبرد، المقتضب، ج3، ص32.
- (50)-ابن الأنباري أبو البركات،(1980)، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ج2، ص100.
- (51)-الزجاج، إبراهيم بن السري،(1988)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، ج3، ص268.
- (52)-مكي بن أبي طالب،(2002)، مشكل إعراب القرآن، تح: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، ط3، ص413.

- (53)- النحاس، إعراب القرآن، ص536.
- (54)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص70.
- (55)- السامرائي، فاضل، (2000)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط 1، ج 1، ص42.
- (56)- أبو حيان، محمد بن يوسف، (1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص911.
- (57)- الفراء، معاني القرآن، ط3، ج1، ص19.
- (58)- الفارسي، (2008)، الحجة في علل القراءات السبع، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج 2، ص507.
- (59)- الخليل، كتاب العين، ج 5، ص282.
- (60)- أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص288.
- (61)- محمود، أحمد عبد اللطيف، (1991)، النحو في مجالس ثعلب، كلية دارالعلوم، القاهرة، د ط، ص105.